صوت الصعاليك
صحيفة عراقية إخبارية إلكترونية

ثقافية سياسية مجتمعية ـ تصدر مرتين بالشهر

آراء عراقية حرة

- شارك في التحرير ونشر الحقائق والمعلومات حول الشأن العراقـي
- المواضيع المنشورة تعبر عن آراء كتابها وهيئة التحرير غير ملزمة بنشر كل ما يردها.

راسلونا:
Saaleq21@gmail.com
www.alsaalek.de

ساهم معنا في نشر الحقيقة

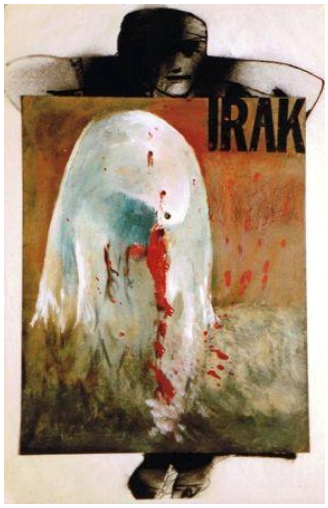

على حافة الرصيف

الانتخابات في اي بلد، تكون في العموم مثيرة، ولكن في الدول المتحضرة عادة ما تكون بحكم آليات الدستور الاساسي للدولة ورعاية القضاء ومباديء قانون النظام الانتخابي، إجراءا روتينيا يجري بطريقة سلسة، شفافة وسلمية، لا خلاف ولا جدل فيه. في بلد تعمه الفوضى، كالعراق، حيث أصبح القتل السياسي والافلات من العقاب وانحطاط الوجدان والضمير بالشكل الذي يفوق التطرف اللفظي لحقيقة ما يجري في دهاليز السياسة أمرا شائعا. فبدل ان يكون مشروع الانتخابات هدفا متحضرا غايته بناء الدولة والمجتمع، اصبح وسيلة لتأمين مصالح طبقة احزاب السلطة وشركائها المافيويين، التي تتحكم بالدولة ومؤسساتها بقوة السلاح المنفلت واشاعة العنف والتهديد وممارسة الخطف واثارة الرعب في الشوارع.

ان محاولات التخلي عمدا، عن اصلاح النظام الانتخابي بكل مفاصله القانونية والادارية واللوجيستية منذ اول انتخابات برلمانية، كان هدفه أشاعة الفوضى والصراعات الشعبوية لتتمكن الاحزاب الماسكة بالسلطة بكل مفاصلها الإدارية أو القضائية، من التحكم بكل حيثيات الانتخابات ان جرت، لافشالها والاخذ بها بعيدا عن النزاهة والشفافية لتحقيق مصالحها والهيمنة على الدولة، بواسطة الميليشيات الولائية المسلحة التابعة لها والتي يصعب السيطرة عليها وكسح تلك الطبقة التي، تتحكم بمصير الناس ومستقبلهم منذ ثمانية عشر عاما بالمكانس.!

لكن مفهوم المقاطعة ـ بالنظر الى اتساع المناورات السياسية والدوافع السابقة ـ كان رأيا حكيما له ما يبرره بالملموس، واسباب معارضته من بين اغلبية المجتمع العراقي اصبحت محدودة. وهكذا، فإن تحالف القوى والكتل "الشيعية والسنية والكردية" القديمة المستفيدة من الاوضاع المتشابكة واصرارها مع الاحزاب الجديدة التي انشأتها وعناصر الميليشيات الخارجة عن القانون على اجراء الانتخابات بأي ثمن كما ورد ذلك على لسان رئيس الوزراء السابق "المالكي" مؤخرا، يهدف إلى استعادة احتكار الدولة والسلطة معا وترك سيناريوهات التجاوزات والعنف التي سممت المناخ السياسي والمجتمعي سائدة. وتعتبر الطغمة الفاسدة التي برزت للواجهة بعد 2003، تحالفاتها امرا ضروريا لمنع النخب المنظمة التي تمتلك النزاهة والخبرة السياسية والكفاءة في الاقتصاد والصناعة والإدارة والثقافة والعلوم، وايضا في المجال الامني والعسكري من الوصول الى دفة الحكم لتحقيق العدالة المجتمعية ونزع السلطة من يد الاحزاب الفاسدة ومحاسبتها.

وبغض النظر عن اختلاف الرؤى الأساسية من الانتخابات، من ناحية صياغة مفهوم الدولة ومدى استعدادها للمعركة الانتخابية والتحضير لها وفقا للارادة السياسية للشعب ومبدأ "تكافؤ الفرص المتدرج" واحكام "قانون الأحزاب"، المفقودة كلها اساسا. وليس من منظور الانتخابات كأمر في حد ذاته حسب تفسير اصحاب السلطة، فاغلبية المجتمع العراقي حدد موقفه بوضوح نظرا للوقائع التي افرزتها الاحداث الامنية والقانونية والادارية، ورافقها الخوف والاضطراب الاجتماعي في أعقاب "ثورة الشباب" منذ تشرين 2019 ولغاية اليوم. والاخطر شراء ذمم واجهات سياسية وإعلامية وطائفية لاثارة الفتن والشكوك واتهام المعارضين بالخيانة، وهي أعمال مدمرة منافية للاعراف والقيم المدنية، لتضييق الخناق على الاطياف السياسية المعارضة ومحاصرة مساعيها لاستحداث نهضة وطنية تضمن الحقوق الشخصية والسياسية لجميع افراد المجتمع العراقي، وترسم سياسة التحول الميداني لاصلاح المؤسسة التشريعية "البرلمان" وإعادة النظر في القوانين والتشريعات، التي لا تتماشى مع مصالح البلد العامة داخل الدولة ومؤسساتها. وتحديث المنظومة السياسية والدستورية والقانونية والقضائية لنظام الحكم، بالشكل الذي ينسجم مع المباديء الأساسية التي يترتب عليها التوازن بين ما هو مجتمعي وما هو اقتصادي، لحفظ مصالح الأمة وكرامة الانسان ومستقبله.

المحرر

هذه الصحيفة!

"صوت الصعاليك" عراقية حتى النفس الأخير، هدفها الدفاع عن سيادة العراق واستقلاله، سيادة الأمن فيه وسعادة أهله.. إعلاء شأنه وإظهار إرثه الحضاري بأبهى صورة. هي التربة بكل خصوبتها وهي القوميات والطوائف، الأديان والمذاهب. صوت الحالمون بعراق خال من الموت، من الجوع والمرض والقهر، من السلاح المحمي والميليشيات التي تنشر الرعب والدمار، من الطائفية المقيتة والمقابر الجماعية.. هي حلم من كان ينتظر. فهل لا يحق له ذلك؟. فمن يجد في نفسه كفاية لعودة البسمة لوجوه صدمتها الأحزان والظلم والتسلط فليبارك، ومن لم يجد فليول الأدبار..

"صوت الصعاليك"

ومض يسابق الزمن لعين بغداد.. لناسها وأزقتها التي تحمل على مدى الدهر أسماء ومعان وألقاب لا مثيل لها في الدنيا.

كُن معنا...

تدعو هيئة تحرير "صوت الصعاليك"، القراء والمتابعين الكرام، الترويج لهذه الصحيفة الألكترونية وإيصالها لمن يعنيه الأمر من أصحاب الفكر ووسائل إعلام كيفما هو متاح وممكن.

ويمكنكم تزويدنا بالأخبار والوثائق المتعلقة بالشأن العراقي. على أن لا تتجاوز الـ 250 كلمة. مواضيع مجتمعية وثقافية وفنية وفكرية لحد 650 كلمة.. مع مراعاة قواعد العمل الصحفي وموضوعيته .

في كل الأحوال إننا نطمح لمزيد من الدعم وإبداء الرأي، ولا نستثني النقد والنصح بهدف تطوير الصحيفة، شكلا ومضموناً. نأمل الكثير من المبادرات الداعمة لما نقوم به في االمسار الإعلامي والوطني، أيضا الدفاع عن مصالح وحقوق كل فئات المجتمع العراقي.

لاجل غدٍ مشرق ومستقبل أفضل

بالمطلق ... لكن ما العمل؟.

- الشعب مصدر السلطات، ولا شرعية لأي حكم دون الرجوع لرأي الشعب.
- العراقيون على مختلف مذاهبهم السياسية والدينية والقومية، متساوون أمام القانون.
- لا أفضلية لحزب أو طائفة أو جنس على أخر، وحقوق الجميع يجب أن يرعاها القانون ويصونها الدستور.
- حق المواطنة نظيرا للدولة المدنية .
- العراق للجميع، ومبدأ الشعور بالانتماء والهوية لا مناص عنهما.
- كي ينعم المواطن بحياة هنيئة ومستقبل أفضل، على الدولة تقع مسؤولية رعاية حقوقه وتوفير العمل والتعليم والصحة والعدالة الاجتماعية والأمن له.
- العدالة الاجتماعية دون دستور حضاري أعده حكماء وأقره الشعب، لا يمكن أن تتحقق بشكل عادل.
- الفساد بأشكاله مهنة المارقين وإنتهاك للقيم والأخلاق، تحميه سلطة طائفية ـ شوفينية منحرفة، شريكة بما آل اليه من وضع خطير على الدولة والمجتمع.

العراق ...

بحيرة، كان عبر التاريخ ولازال مركزا تتجاذبه الاطراف الدولية، بل هو مركز العالم. تجاذبت اطراف تلك البحيرة سياسيا وثقافيا وحضاريا، ومنه نبعت اشعاعاتها الثقافية وجابت الدنيا. وكما كانت بابل حاضرة العالم القديم ستبقى بغداد حاضرة العالم وتبقى مدينة للعلم والثقافة.

تساؤلات تنتظر الإجابة:

- ما الهدف من التغطية على استهداف علماء العراق وقتلهم بدم بارد؟.
- لماذا لا يتم نشر محاضر التحقيق للموقوفين المغيبين الأبرياء؟.
- هل الانسان أثمن رأس مال.. أم الطائفية في عصر لا قيمة فيه للانسان؟.
- لمصلحة من عدم شرعنة دولة المواطنة ومن المسؤول؟.
- لماذا يغض القضاء النظر عن محاربة الفساد وملاحقة الفاسدين؟
- لماذا لا يحصر السلاح بيد الدولة والقضاء على ميليشيات الأحزاب؟.
- لماذا لا تقطع مخصصات الوزراء والنواب؟
- لماذا لا تخفض رواتب الرئاسات والوزراء والنواب بما يتناسب مع الدخل العام؟
- لماذا لا يتم إلغاء رواتب الرئاسات والوزراء والنواب المنتهية واجباتهم؟
- لماذا لا تجري مسائلة هؤلاء عن مصدر ثرواتهم ... كيف ومنذ متى؟
- لماذا لا تضع الحكومة يدها على الأموال المسروقة منذ 2003 وإستعادة ممتلكات الدولة وعقاراتها في الداخل والخارج؟
- لماذا لا يُفعل قانون من أين لك هذا؟
- لماذا لا يصحح قانون الاحوال المدنية؟
- لماذا لا تساوى حقوق المرأة بالرجل؟
- لماذا لا تضمن رعاية الأمومة والطفولة؟
- لماذا لا يحارب العنف الأسري؟
- ولماذا لا يفعل قانون الرعاية الاجتماعية؟

المطلوب؟ ...

على المنتفضين وكل القوى التي تدعو وتعمل من اجل تحقيق التغيير ان تواصل الضغط السياسي والجماهيري وحشد القوى من اجل تنفيذ اهداف الانتفاضة الباسلة وتأمين مستلزماتها ، وفضح محاولات الالتفاف عليها من اي جهة كانت .. واذا كان على قيادات الانتفاضة في جميع المحافظات رص صفوفهم ووضع برنامج وطني موحد لحراكهم ومستقبل توجهاته السياسية ، عليهم أيضا أن لا يسمحوا لأي سياسي ممن اشتركوا في إدارة الدولة منذ 18 عشر عاما مليئة بالفشل والقتل والخراب أن يتحدث بإسمهم أو يحاول الايقاع بهم لمصالح حزبية وخاصة.!

إدارة الصحيفة:

تحرير..... **عصام الياسري**

رسوم..... **الفنان منصور البكري**

الشبكة..... **م. غيث عدنان**

تصميم..... دان ميديا *DAN media*

"الصعاليك" صحيفة عراقية مستقلة حرة .. صوت من سقطوا لأجل إستعادة الوطن ، ومَن لا زالوا في السوح لتحقيق ذلك ووضع حدٍ لنزيف الدم والقتل والفساد ومن أجل مستقبل زاهر...

نشكر كل من يساهم في رفد الصحيفة بما يجود به قلمه، وجعلها في المقام الذي يستحقه شعب أرض الرافدين في مسيرته لصناعة المستقبل ورفاهية الشعب وأمنه.

انتخابات برلمانية ـ أم صراع المافيات السياسية من أجل المصالح والاستحواذ على مقدرات الوطن واستعباد المواطن!

هادي العامري

((لم يسمحوا لنا بتقديم الخدمات والإعمار في مدن جنوب العراق لإننا من أتباع سيدنا الحُسين عليه السلام)) #قوية

خليفة الدليمي

انتخبوا تحالف "منعونا من الاعمار"

تنويه ....

صوت الصعاليك

تحيطكم هيئة تحرير صحيفة "الصعاليك" علما من ان تعذر صدور الصحيفة خلال الفترة المنصرمة (أيلول ـ سبتمبر) كان بسبب تعرض رئيس تحريرها لازمة صحية لازم خلالها المشفى حيث اجريت له في 9 ايلول عملية جراحية تكللت بالنجاح وأنه لازال يتابع فترة النقاهة لغاية 10 نوفمبر ـ تشرين الثاني 2021..

ان هيئة التحرير في الوقت الذي تتقدم للزميل المسؤول الفني للصحيفة الفنان التشكيلي منصور البكري الذي يتواجد منذ اسابيع في احدى المستشفيات للعلاج بدوام الصحة والشفاء العاجل ، عملت جاهدة لاصدار العدد رقم 18 من (الصعاليك) بصفحات محدود خاصة بالانتخابات العراقية وستواكب اصدارها كالمعتاد ، غنية بالمواضيع الثقافية والأدبية والفكرية والفنية.

نتقدم بهذه المناسبة بجزيل الشكر والتقدير لكتاب الصحيفة ومتابعيها لاهتمامهم وارسال رسائل الاستفسار عن سبب اعتكاف الصحيفة عن الصدور ، ايضا حرصهم على متابعة النشر والعمل على دعم الصحيفة وموقعها الالكتروني.

نعتذر للجميع عن عدم الاشهار عن ذلك في وقت مبكر.

هيئة التحرير / صحيفة الصعاليك

عشتار سومر...

هناك قلم يحرر ....وقلم يقرر .... وقلم يبرر .... وقلم يحاول أن يمرر...
وقلم أمير .... وقلم أجير ... وقلم أسير.....
وقلم يستفز .... وقلم يفزع ... وقلم يعزف....
هناك قلم مدهش ... وثاني منعش ... وآخر لا يهش ولا ينش....
وقلم ظاهر ... وقلم قاهر ... وآخر طاهر..
هناك قلم متطور .... وآخر متورط .... وقلم ممتع ...وآخر معتم.
وقلم يبعث الضوء....وقلم ينفث السوء.....
تعددت الأقلام....والحبر واحد...
فاحرص_على_اختيار_نوع_القلم.

امس كانت الانتخابات بالنسبة للقوات الامنية . وباجر يجي دورك ..
لكن في حالة حبيت تشارك بالانتخابات وتگول اريد اساهم بالتغيير وهذا قرارك . ياريت تراجع ذاكرتك قبل متخلي صح ع مرشح الي تريدة

- اتذكر انت صارلك ٢٠ سنة خدمات وشارع مبلط ماعندك
- تذكر الكواتم والمفخخات والسلب والخطف
- اتذكر سقوط ثلث العراق
- اتذكر الدينار العراقي وصل ١٤٨ الف مقابل الـ ١٠٠ دولار
- اتذكر اخوتك خريجين وتعبانين على نفسهم يشتغلون عمالة
- اتذكر انت بوطن نفطي وغني ماعندك راتب ولاقطعة گاع
- اتذكر السلاح المنفلت وبأي لحظة ممكن يأذوك
- اتذكر القانون لايسري على الجميع
- اتذكر الدكات العشائرية والفصلية والجهل الي وصلناله
- اتذكر هذولة السياسيين جانوا مگادي هسه صاروا بفلوسك
- اتذكر من تطلع مظاهره تطالب بحقك شلون يقمعوك
- اتذكر حر الصيف وماكو لامي ولاكهرباء
- اتذكر شكد انطينا اعزاز بسبب تردي المستشفيات
- تذكر همه نفسهم يختلفون بعدين يتحالفون

حچيها بصراحة،،،

كي لا ننسى، في مثل هذا اليوم قام برهم صالح بالتصويت على الاستقلال عن العراق وهو صاحب المقولة الشهيرة " انا اتمضمض لانظف فمي عندما اذكر اسم العراق" ، والان هو رئيس للعراق، كيف يتقدم العراق ورئيسه يؤمن بتقسيمه ويحتقر حتى اسم العراق؟؟!! ..

كيف بدأ الفساد؟،،

د. مصطفى الامارة

يتصور الناس ان رواتب اعضاء مجلس النواب. هي من صنع محلي، وان المنطقة الخضراء تصميم عراقي، والرئاسات الثلاث خيار وطني، وجمع اطراف متعادية في مؤسسة حكم، وفي هيئات نتاج عقل محلي، وان الازمات المستمرة بسبب هذا السلوك السياسي او ذاك، وان خيار رئيس جمهورية هو توافق، وغيابه او حضوره الشكلي هو سلوك فردي، وان سقوط المدن والضمائر والوعي هو ظاهرة طبيعية او اخطاء، والسرقات العامة تمت نتيجة اخلاق دونية، وان حل الجيش العراقي كان" خطأً"، وليس تخطيطاً، واشراك عناصر من النظام القديم هو هفوة انتهازي او قشرة موز تزحلق فيها هذا المسؤول او ذاك.

كل ما يجري اليوم تم التخطيط له قبل عام 2003، وتم وضع كل شيء في مكانه، وقرروا، وهناك ويُايق ومنها مؤتمر لندن واربيل، على تشكيل " ديمقراطية منخفضة الحدة" كما جاء في المخطط حرفيا أي ديمقراطية" النخبة الحاكمة" فقط كما هو حاصل اليوم، وعزلها عن الجمهور العام، واغراقها في ترف فوق الخيال، واسقاطها بفتح خزائن المال وتوثيق السرقة صوتا وصورة.

نحن نعتقد ان الاحداث تبدأ في الربع ساعة الاخيرة، ومن آخر حدث، بلا جذور ولا مخططات ولا برامج، لأن العقل العربي نفسه عشوائي، كما تم تدمير الذاكرة بالدم والعذاب لكي لا يربط بين الاحداث.

وتقرر قبل الاحتلال ان تكون رواتب قادة الحكم، بما في ذلك" رواتب البرلمان" مرتفعة جدا لكي يتم شراء الذمم والضمائر، وغالبيتهم من حفاة المال والشرف والوطنية، وماضي انتهازي، وتمت دراسة كل فرد دراسة مجهرية، وتم تشكيل نخبة اعلامية من النكرات الشرسة في بودابيست ولندن وواشنطن، وزجها قبل الاحتلال في قنوات التلفزة للترويج.

بل تم تشكيل محكمة في واشنطن من قضاة عراقيين قبل الاحتلال، في حال القبض على صدام حسين، ولمدة شهور ودربوا على كيفية محاكمته، واحد قضاة الدورة زهير كاظم عبود ، وتدربوا على كبح اي محاولة منه لتحويلها الى محاكمة سياسية وكشف اسرار الحلفاء، لذلك رأينا كيف كان القضاة يلجمونه عند أي محاولة الحديث في السياسة، وكان من حق الشعب العراقي أن يعرف اسرار دمار بلده ومن شارك فيه من الخارج.

تم تشكيل، قبل الاحتلال، مؤسسة حكم من اطراف متعادية، خليط من معارضة سابقة ومن عناصر النظام القديم، وتقرر احياء القبلية لأنها مع برلمان فاسد ومترف وساسة لصوص وعناصر حكم من النظام القديم تعاني من انكشاف الماضي، قابلة للخنوع، وهذه التكوينات ليس من مصلحتها بعد الافساد المبرمج اي تغيير، وتقرر ابعاد العناصر" اصحاب الرؤوس الحارة" من يساريين ووطنيين ومثقفين نجباء ونقابيين عن مؤسسة الحكم، وليس امام هؤلاء، حسب المخطط، غير الاندماج في مؤسسات الحكم او الاقصاء او الاغتيال ونفذوا الحالتين، ونُسبت الى منظمات ارهابية تحت اليد او بالاختراق.

قبل الاحتلال عام 2003 تم توزيع استمارات على معارضين من السياسيين والمثقفين، وتتضمن الاستمارة، وقد وصلتني نسخة منها مزقتها، نوع الوظيفة التي ترغب بعد سقوط النظام والسكن والراتب مع دفعة من المال قبل السقوط، ومن بين الذين استلموا الاستمارة، كمثال ليس الا، المهرج فائق الشيخ علي، وتحدث عنها بالتفصيل في قناة المستقلة قبل الاحتلال بشهور ـ يمكن العودة الى اليوتوب ـ ولم يقل انه رفضها او قبلها، لكنه وافق عليها وبصم على كل فقرة فيها بقلمه وعلقة مفاتيحها بمؤخرته، وكثيرون مثله، وذهب، قبل الاحتلال بشهر، الى الكويت، وفرض نفسه سفيرا للعراق بلا حكومة في الكويت حتى تم طرده بالقوة، مع مجموعة كبيرة من العراقيين في الحكم اليوم في انتظار الاجتياح، ودخلوا مع المارينز، وكل المراسيم العلنية عن دستور وقانون وانتخاب برلماني هو ضحك على الذقون، وغالبية اعضاء البرلمان تم اختيارهم بالحاسوب الامريكي، وطرد كل مرشح وطني فاز فوزاً حقيقياً.

لماذا الدهشة من رواتب اعضاء البرلمان؟ من الازمات المستمرة؟ من السرقات؟ من التهلكة الدائمة؟ من رفض الاصلاح؟ من سقوط المدن؟ كل شيء كان معداً ومخططاً من نوع النظام الحاكم، الى تشكيل طبقة فاسدة في السياسة والاعلام،والقضاء الساكت عن تصفية العناصر الوطنية بالكاتم او التشهير، حتى تأتي اللحظة الاخيرة ـــ وهي تقترب ـــ وهي نحر الجمل وتوزيع الجغرافيا في اقذر وليمة للسطو على شعب، غيبوه بالبحث عن الخدمات والمفخخات والمسرحيات، حتى صار لا يعرف هل هو شعب أم علبة دهن؟ هل هو جمهور ام قطيع؟ هل هو يعيش في وطن أم مبغى سياسي؟ لماذا يبدو البعض" مخروعاً" مما يجري؟ ماذا شاف وصُدم؟ هل شاف رواتب اعضاء البرلمان، "واخترع

اكبر مكب زبالة في السياسة

د. أسامة حيدر

لم يشهد العالم قديما وحديثا لمكبات تالفة ومعطوبة من بضاعة لاتصلح لاعادتها للاستخدام لاكثر مرة بما يوصف بالمواد المعادة من مكبات الزبالة والمستخدمة على مستوى العالم التي توضع عليها علامة تميزها بانها مواد قد تم اعادة تصنيعها باسعار واطئة.

لم نعرف سابقا بان هنالك مكبات كاذبة فرائحتها تؤكد صنفها المعطوب . ولاول مرة في تاريخ مكبات الزبالات بمختلف اصنافها تسرق بعضها بعضا في عمليات اعادة انتاج المستعمل من خلال انتخابات بملايين الدولارات.

ولم يشهد العالم بان المكبات يمكن ان تصلح غيرها وتعطرها بعطر زبالة اخرى.

الا في العراق ظهرت اسوء شرائح سياسية بمختلف انواعها , العلمانية والقومية والدينية . واوكارها على مستوى االمحافظات او المركز وفروعهما اينما تشم روائحها الكريهة. في التزوير والسرقات والقتل والاستهانة بكل القيم الاخلاقية والانسانية تحت تسميات ليس لها الا شعارات مكانها على مبولة حائط اواخر الليل.

في العراق بلا اقنعة والراس واحد مهما اختلفت الازياء بين عقال كان شيخا في قبائل لها وزنها القيمي والاخلاقي والنخوة والكرم . تحولت الى زعبلات تفتش على فضلات الموائد, ليغريها بفتات مكب من مكباته المقايضة في بيع قضيتك وشرفك مقابل مقايضة زائلة لاتساوي عطسة تيس.

فلنتذكر المناسبة السنوية لفشل استفتاء الاستقلال تزامن مع موعد انعقاد مؤتمر اربيل الاخير . خطوة جس النبظ التي جرت من تصريحات مبعثرة لغويا في اللفظ والنطق.

وهل حقا ان مؤتمر اربيل فاجأ مريديه ولم يكن هدف انعقاده التطبيع والاخوة الابراهيمية؟ دون علم الرفيقة ايران والمناضلة تركيا بوقت مسبق , وعلى ارض وملتقى ارض الميعاد في اربيل؟

حكام ومعارضون .... السنوات الاربع القادمة

ابراهيم الزبيدي

لقد ثبت بالدليل أن كل ما كتبناه أو قلناه في الإذاعات والفضائيات عن أحزاب المال والسلطة والسلاح الممسكة برقبة الوطن منذ 2003 وحتى اليوم، وما سنكتبه وما سنقوله في السنوات الأربع القادمة، وحتى موعد انتخابات 2025، هباءٌ وهواءٌ في شبك، فلا أحد منهم يقرأ ولا يسمع ولا يرى.

وحتى لو قرأ نفرٌ أحدٌ منهم اتهاماتنا لهم بالفساد والاختلاس والتزوير والخيانة والعمالة للأجنبي، أأو سمع بتهديداتنا له بغضب الجماهير المؤكد القادم فلن يعكر ذلك مزاجه، بل ربما يُضحكه ويزيده شعورا بالزهو والتفوق والنجاح والشطارة، ويؤكد قناعته بأننا مجرد حاسدين فاشلين لا نجيد غير الكلام الفاضي.

جمعتنا جلسة غير مقصودة ولا مرتبة سابقا مع وزير عراقي من وزراء المنطقة الخضراء، نحن ثلاثة من الصحفيين والإعلاميين العراقيين المغتربين.

سأله أحدنا، كيف ترى عمليات القمع التي أدارها رفاقك في السلطة المسلحة ضد متظاهرين مسالمين في بغداد والمحافظات، وما هو حكمك عليهم لو كنت أنت صاحب القرار في أمر عقابهم؟

فردَّ بسرعة ودون انتظار، "حين يكون اختيارك محصورا بين أن تكون القاتل أو المقتول فلن تجد وقتا لتفكر بأن تحمل سكينك وتغافل بها عدوك الآتي لقتلك ولسلب أموالك وتشريد أبنائك". ضحكنا جميعا، وضحك هو أيضا معنا ببلاهة، واعتبرناها نكتة عابرة لا يقصدها.

عاد صاحبي فسأل، "ولكن هؤلاء معارضون لطريقة إدارتكم لشؤونهم، فقط، ويرون أنكم فشلتم في حمل الأمانة، ويطالبونكم بالسماح بمجيء غيركم لتصحيح ما يمكن تصحيحه، بدون صِدام ولا اقتتال ولا دماء. ألا ترى أن الغضب الشعبي المتنامي عليكم، على الأقل في السنوات العشر الماضية، هو نهرٌ قد لا تستطيعون إعادته إلى مصبه، ولا حتى وقف تياره الجارف المندفع بقوة نحوكم، وإنما عليكم أن تتنازلوا له عن بعض كبريائكم، وأن تقدموا له بعض ما يريد؟"

قال بعصبية،

"إن المعارضة كلها، بكل أنواعها وأشكالها، لا تهز شعرة من رأس أصغر واحد من كل رفاقنا في النظام.
ومضى يتحدث بإسهاب، تعليقا على مقالة نقدية كان أحد زملائنا قد نشرها في جريدة عربية خليجية، فقال، "إننا نرحب بالنقد، ولكن بشرط أن يكون في حدود (المعقول)".

وهنا اختلفنا معه في تحديد هذا (المعقول). فما يراه هو غير معقول نراه نحن، ويراه المتظاهرون في بغداد والمحافظات، معقولا ومشروعا، لأنه لا يقتل رئيسا، ولا يخطف وزيرا، ولا ينسف برلمانا، ولا يقذف قصراً من قصورهم العامرة بمسيّرة مفخخة أو بصاروخ.

وقال له زميلنا، "ليس مقبولا من وزراء حكومتنا الرشيدة أن يَضيقوا ذرعا بما نكتب، رغم أنه أضعف إيماننا. فأنتم انتزعتم لأنفسكم المناصب والمراتب، ولأولادكم وأبناء أعمامكم وأخوالكم الشركات والصفقات والمصفحات والعمارات والمزارع، ولا تريدون أن تتركوا لنا حتى هذا الهتاف اليتيم بحياة الوطن وبالغد المأمول".

المهم في هذه المقالة أن السيد الوزير، في تلك الجلسة، صارحنا، ولم يستح من أحدٍ منا، فقال،" أنا شخصيا لا أقرأ شيئا مما تكتبونه وما يكتبه غيركم من المعارضين، ولا أسمح لموظفي مكتبي، ولا لأحدٍ في منزلي، بأن ينقله إلي، أو مجرد الحديث عنه، لأن وقتي لا يتسع لهذه الأمور الهامشية والخزعبلات".

خضنا جدلا معقدا طويلا مع الوزير حول مفهوم الحرية والسلطة والمعارضة، وحدود كل منها في أنظمة الحكم الديمقراطية. فأصر هو على أن شعبنا مازال لايصلح لا للديمقراطية، ولا للمعارضة كذلك.

ضحك الوزير وقال ساخرا، "نحن لا نحتاج إلى معارضة، فنحن نعرف السراط المستقيم أكثر من المعارضة". ثم استدرك قائلا "ومهما كبرت المعارضة واشتد عودها فلن تحقق شيئا ذا قيمة، وأمامكم صدام حسين. ماذا فعلت معارضتنا العراقية السابقة كلها بنظامه طيلة خمس وثلاثين سنة؟ لا شيء. ولولا بوش ودباباته وصواريخه لعاش أحفادنا تحت سلطة أحد أحفاد السيدة حلى أو أخيها قصي".

واضاف "من الحقائق التي لا مجال الى إنكارها أن معارضتنا كانت عاجزة عن إلحاق أي ضرر حقيقي بجسد النظام. نعم، كنا نزعجه ونزعج سفراءه، ولكنه لم يكن يعبأ بكل ما كنا نفعله، لأننا معارضون من الخارج.

وحتى حين كانت فصائل صغيرة من أتباعنا تخترق أمن النظام، وتقوم ببعض التفجيرات هنا أو هناك، في بغداد بل في المدن البعيدة الأخرى، لم تكن كافية لتجعل النظام يخفف قليلا من عنفه، ويفكر، مجرد تفكير، في الاستماع إلى آرائنا وأفكارنا. بل كان يفعل العكس. كان يُحوّل تلك التفجيرات إلى سلاح بيده ضدنا.

لقد كنا جميعا في الخارج إما ضيوفا على دول بعيدة جداً عن الوطن، فنعارض النظام كمن يغني وحده في الحمام، أو مقيمين في دول مجاورة لم تكن تسمح لنا بالقيام بأي نشاط سياسي أو عسكري ضد صدام، إلا بالقدر الذي تحتاجه مصالحها وحساباتها".

مضى الوزير في تثقيفنا قائلا، "منذ بدء الخليقة كانت الحكومات تسير والمعارضون (يثرثرون)".

في ختام هذا الجدل العقيم قال أحدنا للوزير، "إنكم، يا (رفاقنا) المعارضين السابقين، تفعلون اليوم بشبابنا تماما ما كان يفعله بكم صدام حسين. قال، "هذا تحامل وعداء لا نسمح به"، ونهض مسرعاً،

وأنتهى اللقاء.

******

هذا هو أيقونة الثورة العراقية العظيمة ، وأغنية الثائرين الأمجاد .
لو كانت هذه الصورة المذهلة بمكان آخر من الأرض ، لوقفتْ الدنيا كلها تحيّي وتصفق .
أين أنتم أيها النحاتون والرسامون والشعراء والمغنّون والملحّنون والقصاصون ؟!

محنة مفوضية الانتخابات أم محنة شعب ؟..

احسان جواد كاظم

بين آونة واخرى تعلن المفوضية العليا للانتخابات عن استبعاد أحد المرشحين لكونه مطلوب قضائيا او بسبب تزوير شهادته الدراسية او اعطاءه معلومات غير وافية عن هويته الحقيقية او معاقبة آخر لاستعجاله بالدعاية الانتخابية, وغيرها من حالات تدخل ضمن شروط الترشح للانتخابات, ولكن هذه الحدود والشروط رغم أهميتها والتي تتعلق بالذمة الفردية الشخصية ومصداقية غرضه من الترشح, تبقى في اطار فردي محض لا ترقى إلى مستوى الخروقات الفاضحة لقانون الانتخابات, وشروط المفوضية وأساسيات وأبسط شروط إجراء انتخابات نزيهة ومتكافئة, لشموليتها وخطورتها العامة, وهي التغاضي عن ترشح عناصر ميليشياوية او اعضاء احزاب مسلحة او شيوخ وافراد عشائر مدججة بالسلاح.

كذلك الأمر يتصل باستخدام المال العام وإمكانيات الدولة وأجهزتها ودوائرها وزجها في عملية الصراع التنافسي يهبهم امتيازا مؤثرا على المرشحين الآخرين.

وهذه وصرف المال السياسي في الدعاية الانتخابية ببذخ بدون سقوف محددة ومعقولة, ومجهولية مصادر هذا المال, كلها تتعارض مع قانون الأحزاب المقر والموضوع على الرف.

كل هذه النواقص القاتلة بقيت خارج اهتمامات المفوضية وتجاهلتها القوى الداعمة والمستقتلة لتمرير الانتخابات بأي شكل من الأشكال, ومع انتشار السلاح السائب واستهتار الميليشيات واستمرار التهديدات للمرشحين المستقلين حقا وليس مقنّعي الأحزاب.

يعرف المواطن العراقي بأن المفوضية لا تمسك الأعنّة بقبضتها, وان الكثير من المرشحين لهذه الانتخابات ليس لهم علاقة بالصالح العام وإنما ترشحوا عن أحزاب ممقوتة شعبيا تحاول أن تنفذ إلى البرلمان بوجوه وتسميات جديدة لتحافظ على وجودها وتأثيرها في الواقع السياسي. او مرشحين هدفهم تمرير اجندات طائفية لمصلحة جهات اقليمية, كما ان هناك حاجة ملحة لزحلقة بعضهم تحت قبة البرلمان لتأمين حصانة برلمانية وحمايتهم عن جريمة قتل سياسي او نهب اموال البسطاء لصالح مراجعهم السياسية وحتى الدينية, لمكافأتهم او لإسكاتهم, طبعاً لا تخلو الجعبة من عناصر وصولية من نوع خاص بحثا عن الأبهة والشهرة والأمتيازات الخيالية من حمايات وجكسارات وسفرات سياحية تحت غطاء العمل البرلماني مع رواتب شهرية ضخمة وتقاعد خيالي طول العمر.

لهذه الأسباب وربما لأسباب أخرى, أصبح التوجه نحو مقاطعة الانتخابات مبررا !

رغم الطبيعة التحاصصية في تشكيل مفوضية الانتخابات العليا بيد انها صرحت بحياديتها التامة ونشطت في بعض المجالات, وبالخصوص في توفير رقابة دولية للانتخابات, ونجحت, كما تشير الأخبار.

المواطن العراقي الذي راقب نشاطات المراقبين الدوليين في الانتخابات السابقة المزورة الذين أقروا حينها شرعيتها, لا يرى في وجودهم كثير فائدة, رغم التأكيدات بأنها, هذه المرة, أكثر جدية ومن دول ومؤسسات ومنظمات رصينة, ولكن خشيته من أن أعدادهم لن تغطي كل المراكز الانتخابية, مما يعرض المراكز الانتخابية البعيدة عن انظارها لتدخلات ذوي النفوذ والسطوة في تقرير نتائجها.

أكثر ما يتمسك به المنادون بإجراء الانتخابات والمشاركة فيها, انها كانت استجابة لمطلب شباب الانتفاضة بالانتخابات المبكرة, غير أن مناداة المنتفضين بها, اشترطت الالتزام ببنود الدستور والقوانين, ولأجل تغيير واقع المحاصصة والمتحاصصين وليس لتوفير فرصة لهم لشرعنة وجودهم وإفلات مسببي مآسي العراقيين وقتلة العراقيين ومنهم قتلة شهداء الانتفاضة من عقاب محكمة الشعب والتاريخ... لذلك فإن الاقتراع غير ذي جدوى !

ننتخب لو ماننتخب؟؟

د. أسامة حيدر

لماذا ننتخب؟؟

آ) فصيل له مكاسب حصل عليها في زمن رئيس كتلة. فيروج له لانه استفاد في فترة توزيره. يروج لشخصه حتى لو غير عنوانه الف مرة.
ومزوروا الشهادات والموظفون الفضائيون . تهرول هي الاخرى للوجوه المعادة. بين الحجي والسيد والعلوية وصاحب المعالي والفخامة. لكي تستمر الغنيمة التي حللوها بعد ان كانت حراما.
ب) الفصيل الاخر يروج للانتخابات بدوافع مذهبية او قومية يبقى الحال والوجوه منذ 2003 ويتم دعمها لبقاء كفة المكون في السلطة من قناعة في دعم المظلوم الحاكم. وماكسبوه من المشي والاذان هو مكسب و حلم جنة الله ورخاءه في الدنيا.
ج) مكون من نفس المذهب منقسم يؤيد خصوم الاخر من نفس المكون على مستوى الطائفة والمناطق وانقساماتها. عواطف الولاء مع جزء من المكون لا كله. بعفوية لاتعلم ابعادها مستقبلا.
د) مجاميع تعشق الفرد ونسبه العائلي فليكن الخّلف فاسدا لكن السّلف العائلي عندهم مقدس. ومازالت ذاكرة الحزن الجنائزي حافزا للانتخاب.
هـ) التصويت لنكرات ليس لهم تاريخ سياسي. وبلا ثاثير اجتماعي متميز, مجرد ولاءات عاطفية ودوافع مادية او وعود تختفي بعد التصويت..
الناس البسطاء التي ضيعت ذاتها. ستعطي صوتها لامثال هؤلاء.
و) اخطر مافي الانتخابات هو دخول رؤساء عشائر ككيان عشائري. تابع لكتل سياسية وليس افراد ينتمون لعشائر . وهذا الاجراء الاخطر الذي سيؤدي الى سطوة العشائر على بقايا الدولة المهانة. وستكون بديلا للقانون وسيضيع العرف والتشريع لتعلو الغنيمة ,على كل ماهو اخلاقي وعادل .

لماذا لاننتخب ؟؟

لاننتخب لاننا لم نجد شخصية سياسية او اجتماعية مثقفة, تستطيع ان تستقطب الناس بكل اطيافهم .
لم نسمع او نرى مشروعا لبناء وطن واهداف واضحة . لتأسيس مجتمع متجانس وصولا لبناء امة عراقية, قادرة على بناء دولة الانسان والعدل.
ضياع النخب الفكرية القادرة على اعادة العراق . نزيها وطنيا يضمن مستقبل اجياله . ببرنامج عمل مرجعيته دستورية ويطبق بندا واحدا ورد في احد فقرات الدستور لتتفق عليه كل مصالح الناس وهو:
فقرة الضمان العائلي والصحي والتعليمي وتامين السكن . لجميع افراد الشعب العراقي بلا تميز بين مكون واخر .
انتخب من يدافع عن حق الجميع , وحق الوطن في سيادته ومائه ومنافذه الارضية و في مطارتها , التي ترحب بمافيات التهريب وسراق المال العام.
افتش عن النزاهة واصحابها , فمن يدلني على اهلها ؟ لاكون احد افراد عائلتها و مريديها شرفا وسمعة وخلقا.

مؤتمر أربيل "بالون اختبار"

د. صلاح الصافي

التطبيع لم يقتصر على التطبيع الرسمي إنما يشمل كل اتفاق رسمي أو غير رسمي أو تبادل تجاري أو ثقافي أو تعاون اقتصادي مع اسرائيل رسمياً أو غير رسمي.

اذاً ما يقصد بالتطبيع هو سلام دائم وليس هدنة مؤقته، لأن التطبيع صلح دائم مع عدو ما زال محتلاً لأراضٍ عربية ومقدسات إسلامية.

نعم هناك كثير من الدول العربية طبَّعت علاقاتها مع اسرائيل وآخرها دول الخليج العربي التي حاولت أن تضفي صورة على أن التطبيع رسمي وشعبي من خلال انطلاق كثير من الفعاليات الشعبية المرحبة بهذا التطبيع، لكن العراق له خصوصية تختلف عن هذه الدول.

تصدر مؤتمر تطبيع العلاقات مع اسرائيل الذي عُقد في اربيل المشهد العراقي على كافة المستويات، حيث يُعد هذا المؤتمر الذي عُقد برعاية منظمة امريكية تطلق على نفسها (مركز اتصالات السلام) والذي يترأسها (جوزيف براودي) وهو امريكي مختص بالشرق الأوسط يجيد العربية والعبرية والفارسية، وكل سعيه بلورة جيل عربي يتقبل تطبيع العلاقة مع اسرائيل، وهو أول مؤتمر يُعقد في دولة عربية يُعاقب قانونها على ذلك.

وقد توالت ردود الأفعال الشعبية والسياسية والرسمية، حيث أعربت الحكومة عن رفضها القاطع لهذا المؤتمر الذي وصفته (مؤتمراً غير قانوني)، وأكد البيان الذي صدر عن المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء العراقي (مصطفى الكاظمي) أن طرح مفهوم التطبيع مرفوض دستورياً وقانونياً وسياسياً في الدولة العراقية.

والعجيب تبرؤ حكومة كردستان من هذا المؤتمر، ولا نفهم هذا التبرؤ وهي الماسكة بزمام الأمور في الإقليم، وهل يمكن أن يعقد مثل هكذا مؤتمر بدون علمها، كما سارعت الرئاسة العراقية ممثلة برئيسها الكردي بقولها أن المؤتمر نُظم بدون علمها أو موافقتها، وقد أخذ القضاء العراقي دوره بعد ردود الأفعال العنيفة حيث اصدر عدة أوامر قبض بحق بعض من شارك في هذا المؤتمر.

والسؤال هل يُعد مؤتمر اربيل خطراً أم حدثاً عابراً؟، الحقيقة يعتبر هذا المؤتمر من الخطورة بمكان، لأنه تطبيع ثقافي وهذا ما تسعى إليه اسرائيل، حيث يتم استحداث مؤسسات وهيئات وجماعات وملتقيات تصب في مشروع التطبيع الكبير، وهذا يذكرنا بـ (مؤسسة المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط)، التي تأسست عام 1991 والتي ضمت نخبة من الشخصيات الأمريكية والعربية والاسرائيلية والتي ترأسها الخبير في منطقة الشرق الأوسط (ماركس)، والذي كان من أهم أهدافها إعداد الشعب العربي لقبول السلام من خلال تزييف وعي الناس وإرادتهم لقبول عملية التطبيع.

ما هو المستخلص من هذا المؤتمر وردود الأفعال، نرى أن هذا المؤتمر هو بالون اختبار لمعرفة مدى تقبل الشعب العراقي لمشروع التطبيع، ويقيناً أن هناك أيدي اسرائيلية وراء هذا المؤتمر، لكن رد الفعل الشعبي كان صادماً لهم، لأن العراق غير مصر والأردن وغيرها من الدول العربية الأخرى، وإن التطبيع لا يمكن أن يمر بالعراق لأن شعبه تربى على أن اسرائيل غاصبة، وكنت أشاهد الفرحة الغامرة بعيون الناس عندما كانت تسقط صواريخ حماس على الكيان الصهيوني، وعليه فإن مؤتمر اربيل بالون اختبار كانت اسرائيل تأمل بنتائج ايجابية لكنها وصلت إلى قناعة صادمة وعليها أن تؤجل مثل هكذا مشاريع إلى وقت بعيد.

الطائفة والطائفية والانتخابات

د. صلاح الصافي

مما لاشك فيه أن الطوائف الإسلامية بصفتها تجمعات دينية تجد أصولها في الفرق الإسلامية التي كانت تجمعات دينية خالصة قائمة على عنصر الانتماء الطوعي، ثم تحولت إلى كيانات اجتماعية متمايزة عن تلك الفرق، قائمة على عنصر الوراثة، ثم إلى عصبية طائفية شبيهة بالعصبية القبلية.

تبرز أهمية الطقوس والشعائر الجماعية في خلق الروح الجماعية أو روح الجماعة والروابط القائمة بين معتنقي دين، أو إيمان، أي إن الدين ولاسيما في مظهره الطقوسي الشعائري الجماعي يؤدي دور الحافظ لكيان الجماعة وهويتها وضمان تماسكها، ودور الرقابة على الأفعال الجماعية وترسيخ علاقات التابع والمتبوع، ويقصد بالطقوس هنا، تلك الشعائر التي لم توجد بدلالة العقيدة الدينية وإنما تلك التي خلقتها وطورتها المؤسسة الطائفية لتصبح معتقداً، فإيماناً، فدين، وهذا ما يفسر تأكيد المؤسسات الطائفية ورجال الدين فيها على تلك الطقوس.

وعليه يمكن تعريف الطائفة بأنها: كيان اجتماعي يقوم على أساس ممارسة معتقد معين ويحرص على تنظيم شؤون أعضائه الاجتماعية والعائلية وممارسة طقوسهم وشعائرهم على أساس ذلك المعتقد.

ومن هنا أصبح الالتزام بوحدة الطائفة ورموزها وطقوسها هو الدين في تصور عامة الطائفة، وراح زعماء الطوائف يغذون هذا المزج بين الطائفة والدين، ذلك أن من ثنايا هذا المزج ينبع الرافد الرئيس للطائفية، أي الاستخدام السياسي للدين.

أما الطائفية فنأخذ بتعريف الباحث فرهاد إبراهيم في دراسة مميزة حول الطائفية السياسية، "إن الطائفية لا تعني مجرد وجود التنوع الديني في المجتمع، فهذا التنوع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، ومن هنا تبرز أهمية التفريق بين الطوائف وبين الطائفية، فالمفهوم الأول يشير فقط إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع".

أما الطائفية فإنها تشير إلى "استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المصالح، والمزايا لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى، وعادة ما تصبح الطائفية بهذا المعنى تستعمل الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية".

وفي ضوء هذا التعريف يظهر أن الطائفية قد تحمل معنى المسعى الجماعي أو الفردي الهادف إلى تأمين مصالح الطائفة السياسية والاقتصادية والدينية على حساب الطوائف الأخرى، وهو مسعى قد يكون نابعاً من التزام عصبوي اجتماعي-مذهبي وهنا يكون الطائفي شخصاً ملتزماً بأهداف جماعته ومصالحها.

بعد توضيح مفهوم الطائفة والطائفية، لنرى تأثير الطائفية في المجتمع وانعكاسها على الانتخابات القادمة المزمع اجراؤها في الشهر القادم، إن العزف على الوتر الطائفي نجح نجاحاً باهراً بكسب ود الناخب في الانتخابات التي جرت من (2003) لغاية انتخابات (2018)، ومن خلال الحملة الانتخابية نجد الكثير من المرشحين ما زال يسير على نفس المنهج، فأحدهم يؤكد أن سبب ترشيحه للانتخابات طلب من فاطمة الزهراء وآخر ترشح بطلب من أبي بكر، ويستمر أغلب المرشحين بتخويف أبناء طائفتهم من صعود أبناء الطوائف الأخرى على شعائرهم الدينية ومعتقداتهم المذهبية، وهؤلاء المتشدقون بالطائفية هم سبب دمار البلد وما وصل عليه حاله، فهل نرى نفس الوجوه الكالحة التي تدعي الانتماء الطائفي ويستمر الضحك على الذقون؟، وتبقى مدننا مدن أشباح خالية من أي اعمار أم للمواطن رأي آخر.

تحويل أموال العراق المنهوبة من جيب البعث الى جيوب قوى المحاصصة

زكي رضا

إنطلق صباح أول من امس الأربعاء المصادف للخامس عشر من أيلول – سبتمبر ببغداد مؤتمر "إسترداد الأموال العراقية المنهوبة"، بحضور رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي، والأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، وبمشاركة وفود عربية ودولية، في مسعى منهم لإسترداد الأموال العراقية التي تركها النظام البعثي في مصارف دول مختلفة قبل " إنهياره".

لا شك أنّ مساعدة أية دولة على إسترداد أموالها من البنوك الأجنبية والتي تمّ إيداعها فيها من قبل أشخاص أو منظمات أو حكومات نهبت تلك الثروات وإعادتها للبلد الذي نُهبت من هذه الأموال، سيساهم في إنعاش إقتصاد البلد المعني، علاوة على فضح التاريخ الإجرامي لتلك الحكومات والمنظمات والأفراد. والنظام البعثي وممّا لا شكّ فيه وضع أرصدة مالية كبيرة في بنوك العالم المختلفة، علاوة على مشاريع إقتصادية كان يديرها في الخارج لحساب رأس النظام وعائلته وبطانته. وإسترداد هذه الأموال والعراق يمر اليوم باسوأ حالاته على صعد مختلفة ضروري لصرفها في إنعاش إقتصاده الذي نخره الفساد. لكنّ السؤال الذي على المجتمعين ببغداد الإجابة عليه هو: هل الحكومة العراقية أمينة في تصرّفها بهذه الأموال في حال إعادتها للبنوك الوطنية ..!؟

نتيجة الغزو البعثي للكويت صدر قرار الأمم المتحدة الرقم 661 في 1990/8/16 والذي نصّ على إقرار حزمة من العقوبات الخانقة على شعبنا، الذي عانى الويلات حتى رفعه بعد الإحتلال الأمريكي للبلاد. وفي تلك الفترة لم يستطع النظام تصدير النفط الا بالكميات التي توافق عليها لجان الأمم المتحدة ذات العلاقة (عدا تلك التي كان يتم تهريبها)، على أن تتصرف لجان أخرى بكيفية صرف الواردات المالية الناتجة عن عمليات التصدير المقننة تلك لتزويد العراق بمواد البطاقة التموينية وشراء الأدوية وبعض السلع التي لم تكن محظورة وفق حيثيات القرار وما تلاه من قرارات، في برنامج عرف بأسم النفط مقابل الغذاء

لقد بدّد النظام البعثي ثروات شعبنا في حروب داخلية وخارجية، ودمرّ برعونته البنى التحتية للبلاد ليعود العراق بعد حرب تحرير الكويت الى ما قبل عصر الصناعة. ولم يكن رأس النظام يهمّه مصالح شعبنا، فكان وأثناء الحصار يبني عشرات القصور في الوقت الذي كان فيه ابناء شعبنا يبيعون حتى ابواب بيوتهم وشبابيكها. لكنّ هل النظام الحالي قدّم شيئ لشعبنا بعد ان قاربت ميزانيات البلاد معدل 90 مليار دولار سنويا منذ الإحتلال لليوم!؟

أنّ هدر أكثر من ترليون دولار امريكي من قبل الحكومات الفاسدة خلال السنوات الثمانية عشر الماضية، والتي نرى آثارها بإستمرار دمار البنى التحتية وسوء القطاعات الإنتاجية والزراعية وتآكلها، والوضع المزري للقطاعين الصحي والتعليمي، وكارثة الكهرباء والماء الصالح للشرب والجفاف والبطالة وغيرها الكثير، تدل دلالة قاطعة على أنّ السلطة " الديموقراطية" الفاسدة في بغداد لا يهمّها الإنسان العراقي ولا وطنه. وهذا الأمر أي فساد القوى الحاكمة ليس وليد اللحظة، فمنظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد وصفت في تقرير لها صدر بالعام 2005 الفساد بالعراق قالت فيه : "أن العراق ربما يشهد أكبر فضيحة فساد مالي في التاريخ. ويشكل هذا التقرير اختبارا حقيقيا لجدية القيادة العراقية الحالية في التعامل مع قضايا الفساد والرشاوى"، واليوم تحولت تلك (الربّما) الى حقيقة عارية حتى من ورقة التوت.

أنّ وضع الحكومات العراقية منذ الإحتلال ومن ضمنها حكومة السيد الكاظمي لا تختلف قيد أنملة عن بعضها، فكلّها فاسدة وسارقة لأموال وثروات شعبنا، ومقارنة مع مداخيل العراق النفطية في العهدين البعثي والإسلامي القومي اليوم تشير ولكميات النفط المصدرّة واسعارها في السوق العالمية أمس واليوم من أنّ سرقات حكومات المحاصصة تجاوزت سرقات البعثيين بكثير. وعليه فأنّ إعادة الأموال التي سرقها البعث للبنوك العراقية تعني إعادة تحويلها لنفس تلك البنوك من قبل سلطة المحاصصة واحزابها وميليشياتها من جديد. ولا أدري إن كان العاملين في هذه اللجان سيحصلون على نسبة من اموالنا هذه، كما حصلت لجان التفتيش عن الأسلحة على الملايين من اموال النفط مقابل الغذاء كرواتب!!

لو كان المجتمعون ببغداد تهمّهم مصلحة شعبنا، فعليهم عدم مساعدة الحكومة العراقية لإسترداد هذه الأموال الآن، بل تركها لحين قيام نظام سياسي جديد وغير فاسد. أيها السادة ان مساعدتكم للفاسدين واللصوص يجعلكم امام مسائلة تاريخية من قبل شعبنا مستقبلا، والذي يسألكم اليوم عن مصير الأموال التي سرقها المتحاصصون ولا يزالون، وإن كنتم ستنظمون مؤتمرا آخرا لإعادتها لخزينة البلاد، أم انكم ستتجرأون لبحثها مع سلطات بغداد.

السيد الكاظمي إن كنت وطنيا وجادّا فعلا في إعادة اموال شعبنا المنهوبة، فأبدأ من الخضراء حيث تقيم واللصوص والفاسدين..